الانتوساى

المجلـــــــة الدوليـــــــة للرقابة المالية الحكومية

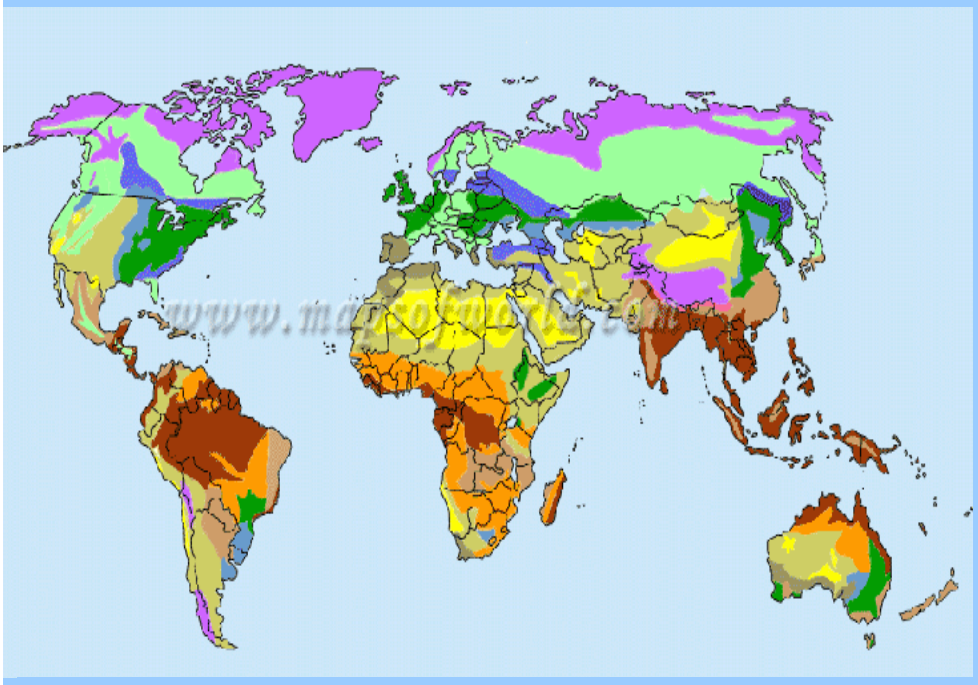

يناير 2009

ترجم إلى اللغة العربية بالجهاز المركزي للمحاسبات

جمهورية مصر العربية

يناير 2009

المجلد 36، العدد 1

هيئة التحرير:
جوزيف موزر ، رئيس محكمة محاسبات النمسا
شيلا فريزر ، المراجع العام، كندا
فايزة كافي ، الرئيس الأول لديوان المحاسبات، تونس
جين دودارو ، نائب المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
كلودوسبالدو روسيان أوزكاتجيو، المراقب العام ، فنزويلا

الرئيس:
هيلين إتش شينج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر:
موريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير:
ليندا جيه سيلفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المنتسبون:
مكتب المراجع العام (كندا)
خالد بن جمال (الأسوساى، الهند)
لوزيان سيكالو (باساى- تونجا)
الأمانة العامة للكاروساى (سانت لوتشيا)
الأمانة العامة للأوروساى (أسبانيا)
خميس حسني (تونس)
يادير ا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)
الأمانة العامة للإنتوساي (النمسا)
مكتب المساءلة الحكومية الأمريكى (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:
سابرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذى للانتوساى:
ارتورو جونزاليز دي أراجون ، المراجع العام،
رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، المكسيك
تيرينس نومبيمبي، المراجع العام، مكتب المراجع العام،
جنوب أفريقيا، النائب الأول للرئيس
أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة،
المملكة العربية السعودية، النائب الثاني للرئيس
جوزيف موزر ، رئيس محكمة محاسبات النمسا، والأمين العام
ليو جيا يى ، المراجع العام ، المكتب الوطني للمراجعة،
جمهورية الصين الشعبية
بول آر إس أولسورث، مدير المراجعة، مكتب المراجعة لجزر ك
زيريو بوجيي، رئيس محكمة المحاسبات، كوت ديفوار
أرباد كوفاكس ، رئيس محكمة محاسبات المجر
فينود راي ، المراقب والمراجع العام، الهند
هوانغ سيك كيم ، مجلس المراجعة والتفتيش، كوريا
علي السناوى، المراجع العام، اللجنة الشعبية العامة
لمؤسسة المراجعة والإشراف الفني ، الجماهيرية العربية الليبي
لويس إيه مونتنيجرو إسبينوزا، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة،
نيكاراجوا
جورجن كوسمو ، المراجع العام ، الجهاز الأعلى للرقابة، النرو
سيرجى فاديموفيتش ستيباشين ، رئيس محكمة الحسابات،
الاتحاد الروسي
ألبرت إدواردز، مدير المراجعة، المكتب الوطني للمراجعة،
سان كيتس ونيفيس
تيم بير ، المراقب والمراجع العام، المكتب الوطني للمراجعة ،
المملكة المتحدة
جين دودارو ، نائب المراقب العام،
مكتب المساءلة العامة، الولايات المتحدة الأمريكية
كلودوسبالدو روسيان أوزكاتجيو، المراقب العام ، فنزويلا

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع 2009 ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

المحتويات

كلمة التحرير 1
موجز الأنباء 5
التعاون مع وسائل الإعلام 8
الجمعية العامة الحادية عشر للأفروساى 3
أضواء على الخطة الاستراتيجية L7
داخل الإنتوساي 20
تحديثات مبادرة تنمية إنتوساى 29
أحداث الإنتوساى في عام 2009 31

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (يناير، أبريل، يوليو،وأكتوبر) بالعربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "إنتوساى". وقد كرست المجلة- التي تعتبر المجلة الرسمية لإنتوساي - لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها .

و يرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, Room 7814,441G Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA, (Phone :202-512-4707; Facsimile: 202-512-4021, Email : intosaijournal@gao.gov).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة ، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، والذين يشاركون في أعمال منظمة إنتوساي، دون تحمل أية تكاليف. وتتوفر أيضا على: http://intosaijournal.org أو http://www.intosai.org وبالاتصال بالمجلة على: spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة. وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية:

Anbar Management Services, Wembley , England , and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.

العنوان الإلكتروني:
http://www.intosaijournal.org

فرقة العمل الجديدة لاستراتيجية اتصالات إنتوساي تركز على استقلال الجهاز الأعلى للرقابة خلال عام 2009

جوزيف موزر
الأمين العام للإنتوساي

اعتمدت سياسة اتصالات، وهى تشجع التدفق الحر للمعلومات، وتبادل الأفكار والخبرات، والمشاركة فى المعرفة، على أساس شعار إنتوساي (تبادل الخبرات استفادة الجميع)، ورغبة في تحقيق الهدف الثالث من الخطة الاستراتيجية للإنتوساي، ومؤتمر الإنكوساى التاسع عشر في المكسيك. وكانت هذه السياسة هي الخطوة الأولى نحو ضمان اتصال فعال وشفاف ودقيق لإنتوساي، يمكن الوصول إليه وأيضاً في الوقت المناسب. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى استراتيجية مشتركة لتحويل سياسة الاتصالات إلى أداة مفيدة ومتسقة وكفء وتعزز الاتصال، ليس فقط داخل إنتوساي ولكن أيضاً بين إنتوساي والشركاء الخارجيين. ولذلك، أنشأ المجلس التنفيذى - في نوفمبر 2007 -فرقة عمل لاستراتيجية اتصالات إنتوساي. وترأس فرقة العمل محكمة المحاسبات النمساوية، التي تستضيف الأمانة العامة للإنتوساي. ولتمثيل جوانب القوة والاحتياجات الفريدة لمجموعات العمل الإقليمية السبع للإنتوساي، طلب من الأجهزة العليا للرقابة التي تستضيف الأمانات العامة لكل منطقة أن تكون أعضاءً. وأعضاء فرقة العمل الآخرين هم الجهاز الأعلى للرقابة في الهند، الذى طور أداة تعاون إنتوساي؛ ومبادرة تنمية إنتوساي (IDI)؛ ومدير التخطيط الاستراتيجي ، والجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة، الذى ينشر هذه المجلة.

وبينما يتمثل الهدف الأساسي فى تحسين الاتصال الشامل، تهدف فرقة العمل إلى تحديد وسائل وأدوات اتصال مفيدة؛ وتحديد الفئات المستهدفة؛ والاتفاق على الرسائل الأساسية ووسيلة نقل هذه الرسائل إلى أعضاء المنظمة والهيئات والشركاء المرتبطين بها،

والجمهور على نطاق أوسع. ومع وضع هذه الأفكار في الاعتبار، حدد المجلس التنفيذى خمسة أهداف لسياسة واستراتيجية الاتصالات. يركز اثنان منها على الاتصالات داخل إنتوساي في حين أن الثلاثة أهداف الأخرى ترتبط بالتواصل مع الشركاء والكيانات خارج إنتوساي.

أهداف تحسين الاتصالات الداخلية هي:

- **زيادة معرفة أعضاء المنظمة على مستوى موحد من خلال وسائل الاتصال القائمة.**
- **دعم أعضاء المنظمة، وتعزيز التقارب بينهم.**

أهداف تعزيز الاتصالات الخارجية هى:

- **نقل اهتمامات المراجعة الحكومية لصانعي القرار وقادة الرأي.**
- **تعزيز مكانة وشهرة الأجهزة العليا للرقابة، وإنتوساي.**
- **نشر فوائد الأجهزة العليا للرقابة، وإنتوساي فيما بين المنظمات المشاركة.**

وينبغي تحقيق هذه الأهداف من خلال: (1) توصيل القضايا والاهتمامات المتعلقة بعمل إنتوساي لجميع أعضائها، (2) إشراك الخبراء، (3) النظر في الاحتياجات الإقليمية، (4) تحديد القيمة المضافة للأجهزة العليا للرقابة كل على حدة، فضلاً عن إنتوساي ككل. وبذلك، سوف تعزز إنتوساي زيادة التفاهم، وتقديم معلومات فنية مثل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) في متناول الجمهور، والتواصل بشكل علني مع وسائل الإعلام والأطراف المعنية الأخرى. ونتيجة لذلك ، لن يكون إنتوساي فقط بمثابة منظمة نموذجية ولكن تصبح أيضاً أكثر وضوحاً كشريك نشط ودولي، ومعترف به في جميع القضايا التي تهم المراجعة الحكومية.

شاركون في الاجتماع الأول لفرقة عمل استراتيجية اتصالات إنتوساي

2

وقد اتفق على الإطار المرجعي لفرقة العمل استراتيجية الاتصالات خلال اجتماعها الأول في نوفمبر 2008، وبعد ذلك أقر المجلس التنفيذى صلاحيتها. كما وضعت فرقة العمل خطة عمل وجدول زمني لأنشطتها للإنكوساى العشرين في عام 2010. وقد، اتفقت الفرقة على التركيز على موضوع أو مجال خاص كل عام، وتعزيز الأنشطة والمشاريع والبرامج المتعلقة بكل موضوع.

وبالنسبة لعام 2009، اختارت فرقة العمل موضوع "أهمية المراجعة الحكومية المستقلة" في ضوء إعلانات ليما والمكسيك. ومطلوب من الأجهزة العليا للرقابة الفردية، ومجموعات العمل الإقليمية، واللجان، واللجان الفرعية، ومجموعات العمل، وفرق العمل أن تشارك بنشاط في وضع تفاصيل هذا الموضوع. وبوصفه رئيساً لفرقة العمل، سوف تنشر الأمانة العامة مجلداً

حول هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، سوف تنشر هذه المجلة سلسلة من المقالات عن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة طوال العام. ومجموعات العمل الإقليمية وغيرها من هيئات إنتوساي مدعوة إلى التعاون مع فرادى الأجهزة العليا للرقابة لتنظيم أنشطة تتناول هذا الموضوع.

ولتعزيز الاتصالات الداخلية وجعل من السهل على المراجعين الأفراد الوصول إلى الوثائق ذات الصلة بشأن موضوع هذا العام وغيره من المواضيع، تنشئ فرقة العمل قاعدة بيانات جديدة وشاملة، وسهلة الاستعمال على موقع "ويب" إنتوساي. ستنظم وثائق مختلفة، ومعايير، وغيرها من منتجات هيئات إنتوساي حسب الموضوع ، والنشر على موقع الانترنت. وسيوجد بالنسبة لكل وثيقة موجز تنفيذي وكذلك ارتباطات تشعبية بالوثيقة نفسها وبقضايا ذات صلة. وتمت الموافقة في اجتماع لفرقة العمل على قالب معيارى للملخصات التنفيذية، وقد أرسل القالب إلى جميع هيئات إنتوساي ذات الصلة، وطلب منها إعداد ملخصات تنفيذية لمنتجاتها.

إنتوساي
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة

مرفق (2)، الشريحة (5)

عن إنتوساى	مجموعات العمل الإقليمية	لجان مجموعات عمل فرق عمل	مستندات	تعقيبات	المناسبات	أدوات التعاون على الخط المباشر

مسئولية المراجع المرتبطة بالغش، فى مراجعة القوائم المالية

الغرض: المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) رقم 1240: يعالج مسئوليات المراجع المرتبطة بالغش، فى مراجعة القوائم المالية، وهامش ممارسة المعيار الدولى للمراجعة رقم 240.

المجموعة المستهدفة: المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) رقم 1240 يخاطب المراجعين الحكوميين (الخارجيين والداخليين)، ومراجعى القطاع الخاص المشاركين فى مراجعة القطاع العام، وهيئات القطاع العام، وأقسام الجامعة المتخصصة فى الإدارة العامة.

المجال: المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) رقم 1240 يقدم إرشاداً إضافياً بشأن قضية تهم القطاع العام، خاصة أن أهداف المراجعة المالية فى القطاع العام غالباً ما تكون أوسع من إبداء رأى بشأن ما إذا كانت القوائم المالية أعدت وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية السارى، ويقدم أمثلة عما يأتى:

* العوامل الإضافية لمخاطر الغش فى بيئة القطاع العام المرتبطة بالتشويه الناشئ عن الغش فى إعداد التقارير المالية، والذى يتضمن سوء تخصيص الأصول.
* إجراءات المراجعة الممكنة لمعالجة تقييم مخاطر التشويهات المادية الراجعة للغش فى بيئة القطاع العام بالنظر لتخطيط المراجعة، وعمليات تدبير الاحتياجات، ونظم الشراء، وصراع المصالح، والاختبارات الواقعية، وتسويات الموازنة، وتكاليف شئون الأفراد.
* أمثلة إضافية لأحوال فى بيئة القطاع العام ربما تسبب إمكانية حدوث الغش، مثل تضارب السجلات المحاسبية، الأمور غير المعتادة فيما يخص عمليات الموازنة، عمليات تدبير الاحتياجات، التمويل بالمنح والهبات، الأصول.

المؤلف: إنتوساي، الهدف الأول: اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية
http://DSC.riosrevisionen.dk/fas

أفعال مرتبطة: المعيار الدولى للمراجعة 240 (أعيدت صياغته)، المعيار الدولى للمراجعة 300 (أعيدت صياغته)، المعيار الدولى للمراجعة 315 (أعيدت صياغته)، المعيار الدولى للمراجعة 330 (أعيدت صياغته).

التنزيل: مسئولية المراجع المرتبطة بالغش، فى مراجعة القوائم المالية.

الحالة: مفتوح للتعقيب (30 أكتوبر 2008، 30 يناير 2009) حتى الإنكوساي العشرين فى نوفمبر 2010

الارتباط التشعبي للمعيار الدولى: http://www.issai.org/media(733,1033)/ISSAI_1210_E_Exp_draft_pdf

عينة لقالب الملخصات التنفيذية لوثائق إنتوساي.

3

في الاجتماع المقبل لفرقة العمل المقرر عقده في إبريل 2009، سوف يناقش الأعضاء الأنشطة المخططة المتصلة بموضوع هذا العام ومساهمات الأعضاء فى الموضوع نفسه. وسينظرون أيضاً في المسائل الأخرى المتعلقة بتنفيذ الأهداف الخمسة لفرقة العمل.

انظر أضواء على الخطة الاستراتيجية (ص 17) بشأن هذا الموضوع، لمزيد من المناقشة المستفيضة لاستراتيجية اتصالات إنتوساي، ولا سيما نظام تخطيط الاتصالات الذى يجري وضعه.

لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بالأمانة العامة لإنتوساي بالموقع الإلكتروني الآتى:
intosai@rechnungshof.gv.at

موجز الأنباء

أيرلندا

مراقب ومراجع عام جديد

عين "جون باكلي" مراقب ومراجع عام من قبل رئيسة جمهورية أيرلندا في مايو 2008. والسيد باكلي محاسب قانوني ومحام، عمل بمكتب المراقب والمراجع العام منذ عام 1968 ويملك خبرة في جميع وظائفه.

جون باكلي

وبعد تعيين السيد باكلي قال: "إنه لشرف أن اختير لرئاسة مكتب المراقب والمراجع العام، وأود أن أشكر دايال أيارآن (مجلس النواب في أيرلندا) على ترشيحي لهذا المنصب الهام في الإدارة المالية الايرلندية".

يؤدى المكتب دوراً محورياً في التأكد من شفافية المعلومات عن الأداء المالي والتشغيلي لأجهزة الدولة. ويقدم آراء حول دقة 360 حساباً من الحسابات العامة، ويصدر كذلك تقارير بشأن فحص مدى صرف الأموال التي خصصها مجلس النواب في الأغراض المخصصة لها، وتحقيق أثر طيب باستخدامها. وقد حل السيد باكلي محل جون بورسيل، الذي تنحى عن منصب مراقب ومراجع عام أيرلندا فى مايو 2008. وقد قضى السيد بورسيل معظم حياته المهنية في مكتب المراقب والمراجع العام، بما فيها ست سنوات في منصب المدير. وخلال ذلك الوقت، أدى دورًا رائدا في تحديث المساءلة والمراجعة العامة في أيرلندا، وبلغ ذروته في سن تشريع جديد للمراجعة العامة في سنة 1993.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب المراقب والمراجع العام:

البريد الإلكتروني :

Anne_Redican@audgen.irlgov.ie,

Maureen_Mulligan@audgen.irlgov.ie

الموقع على الإنترنت :

http://audgen.gov.ie .

سانت لوتشيا

مديرة جديدة للمراجعة

عينت أفيريل جيمس مديرة للمراجعة في سانت لوتشيا في نوفمبر 2008. انضمت السيدة جيمس لمكتب مدير المراجعة في سانت لوسيا سنة 1992. وفي الآونة الأخيرة، كانت نائبة المدير لشئون التخطيط والإدارة. وتضمنت أعمالها مراجعة المشاريع التي يمولها البنك الدولي ومصرف التنمية الكاريبي.

درست السيدة جيمس في الولايات المتحدة، حيث حصلت على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المحاسبة من جامعة ولاية باوي والماجستير في إدارة الأعمال فى المالية والأعمال الدولية من جامعة بالتيمور. في مايو 2003، تلقت دبلوم من مبادرة تنمية إنتوساي كمتخصصة تدريب لمنظمة الكاروساى. وقد شاركت فى تصميم وتنفيذ، وإدارة الدورات التدريبية في منطقة الكاريبي.

وكانت مديرة برنامج تعزيز القدرات المؤسسية الإقليمية ونفذت برنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل الممول من "بنك التنمية بين الأمريكتين". وبوصفها عضوا في لجنة التخطيط الاستراتيجي للكاروساى، شاركت في إعداد الخطة الاستراتيجية للمنطقة.

في الفترة من 2007 إلى 2008، شاركت السيدة جيمس في البرنامج الدولي لمساعدة المراجعة التشريعية لتحسين الحوكمة والمساءلة، والذي رعته المؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة. ينقل البرنامج منهجيات وتقنيات وخبرة مراجعة عائد الإنفاق لمشاركين من الأجهزة العليا للرقابة لبلدان نامية وتموله الوكالة الكندية للتنمية الدولية. خلال البرنامج، انضمت السيدة جيمس إلى مكتب المراجع العام الكندى.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بمكتب مدير المراجعة في سانت لوتشيا:

البريد الإلكتروني :
audit@gosl.gov.lc

أوكرانيا
توقيع مذكرة تفاهم مع البنك الدولي

قام فالنتين سيمونينكو، رئيس محكمة المحاسبات في أوكرانيا، ومارتن ريزر، مدير البنك الدولي لأوكرانيا، وبيلاروسيا، ومولدوفا، بتوقيع مذكرة تفاهم في ديسمبر 2008. وبموجب هذه المذكرة، ستراجع محكمة المحاسبات مشاريع البنك الدولي التي نفذت في أوكرانيا، وتقدم تقريراً عن نتائج المراجعة. أكد السيد ريزر على الدور الفريد الذي تضطلع به محكمة المحاسبات في أوكرانيا، فهى جهاز مستقل للمراجعة يؤدى عمليات مراجعة عادلة وغير متحيزة لإدارة المنح الخارجية.

وسيزود البنك الدولي محكمة المحاسبات بالمعلومات ذات الصلة بشأن إدارة أموال المشروعات، وسيشجعها لتنفيذ أفضل الممارسات الأوروبية والدولية في ممارساتها. وستشارك محكمة المحاسبات في المراجعة السنوية لحافظة مشاريع للبنك الدولي بالنسبة لأوكرانيا من أجل تحديد المشاريع الأكثر إلحاحاً وحاجة إلى الدعم.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمحكمة المحاسبات في أوكرانيا:

البريد الإلكتروني:
rp@ac-rada.gov.ua

الموقع على الإنترنت:
www.ac-rada.gov.ua/achamber/control/en/index

المملكة المتحدة
تحسين فعالية لجنة الحسابات العامة

في عدد أكتوبر 2008 من هذه المجلة، أشار تقرير عن المؤتمر العشرين لكومنولث المراجعين العموم إلي ورقة بحثية أعدها معهد التنمية وراء البحار. هذه الورقة، والتي أجازها المكتب الوطني للمراجعة بالمملكة المتحدة، لاستكشاف ما يحقق فعالية لجنة الحسابات العامة، وكيف يمكن لمكاتب المراجعة توفير دعم أفضل لهذه اللجان والسلطة التشريعية بشكل عام. وأيد المشاركون في المؤتمر بشدة هذه الورقة، التي قد يكون لها تطبيق على نطاق أوسع في جميع أنحاء مجتمع الأجهزة العليا للرقابة، وخاصة في ضوء تزايد الاعتراف بالحاجة إلى تشجيع الهيئات التشريعية لاتخاذ مزيد من الاهتمام بالتدقيق المالي للسلطات التنفيذية.

تبحث ورقة معهد التنمية وراء البحار أربعة أسئلة رئيسية:

- ما هى مساءلة المالية العامة ؟ وما هي أهدافها، وما هي الجهات الفاعلة؟
- كيف يمكن أن تصبح لجان الحسابات العامة أكثر فعالية في التأكد من مساءلة السلطة التنفيذية عن الإنفاق العام؟
- كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة تعزيز مساهماتها في عملية المساءلة؟
- ما هي الخيارات المتاحة للجان الحسابات العامة والأجهزة العليا للرقابة لإصلاح ممارسات العمل الخاصة بها والتأثير في تحسين بيئة المساءلة؟

وتناقش الورقة جانبين رئيسيين للمساءلة: المطالبة بالمساءلة (أي الحاجة إلى تقديم تفسير لما تم، أو لم يتم، القيام به)، وتنفيذ نتيجة المساءلة (أي توقيع العقوبات أو التدابير العلاجية ووضعها موضع التنفيذ). ثم ينظر المؤلفون في الخصائص الخالصة أو العتيدة لنموذج لجنة الحسابات العامة فى "وستمنستر" ويوضحون كيفية انبثاق - عبر الكومنولث - طرق جديدة للعمل في لجان الحسابات العامة، وبين هذه اللجان والبرلمانات. ويعتقدون أن الوقت قد حان للنظر في التأكيد على إطار لجنة الحسابات العامة فى الكومنولث، والتركيز على المبادئ الأساسية اللازمة لعمل لجان الحسابات العامة:

وفيما يلى ثلاثة من هذه المبادئ، وهي:

- الاستقلال - التحرر من تدخل السلطة التنفيذية.
- الحياد السياسي - السماح للجنة الحسابات العامة بالتركيز على كيفية استخدام الموارد لإتباع سياسة وليس جدوى السياسة نفسها.
- التعاون بين الأحزاب - القدرة على وقف التناحر السياسي في معالجة المسائل المتعلقة بالمراجعة العامة.

الولايات المتحدة الأمريكية
مكتب المساءلة الحكومية يطلق موقع انترنت للمرحلة الانتقالية للإدارة

وبالاعتماد على الخبرات المكتسبة من: أوغندا، وغانا، وجزر سليمان، والمملكة المتحدة وأماكن أخرى ، حددت الورقة البحثية الممارسات المستجدة التي يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة فى العمل على التكاليف، والحد من الإهدار عبر وكالات وبرامج، وتحصيل إيرادات مستحقة للحكومة بالفعل؛

(4) إدارة التحديات عبر الحكومة لتحسين الكفاءة التشغيلية والفعالية، ومعالجة الطلبات الحالية والناشئة؛

نحو أكثر فعالية مع لجان الحسابات العامة.
ووجد المؤتمر مضمون ورقة معهد التنمية وراء البحار حافزاً، والتركيز على المبادئ تكملة مفيدة لمزيد من القوائم التقليدية. كما كان هناك تأييد كبير لإضافة مبدأ آخر - بالتحديد الشفافية النشطة. واعترف المشاركون في المؤتمر أيضا بأن الفعالية ترتبط بوضع أكبر قدر ممكن من المواد في الملك العام. وهذا يتطلب ليس فقط إتاحة التقارير على مواقع الإنترنت، بل أيضا التعزيز النشط للتقارير بالكتابة بلغة سهلة واستخدام مجموعة متنوعة من شبكات الاتصالات للتأكد من أن الجماهير الرئيسية تدرك نتائج وتوصيات المراجعة.
هذه الورقة البحثية متاحة على موقع الانترنت لمعهد التنمية وراء البحار:
http://www.odi.org.uk/resources/projects/reports/2008/06/public-sector-accountability-effectiveness-accounts-committees.pdf .
والكتابات السابقة بشأن فعالية لجنة الحسابات العامة متاحة أيضاً بناء على الطلب.
ولمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بديفيد جولدسورثى بالمكتب الوطني للمراجعة بالمملكة المتحدة :
البريد الالكتروني:
David.Goldsworthy@nao.gsi.gov.uk
الموقع على الإنترنت :
www.nao.org.uk

الجديدة

في اليوم التالي للانتخابات الأمريكية، أرسل جين دودارو المراقب العام بالنيابة خطابات إلى الرئيس ونائب الرئيس المنتخب يعرض خدمات مكتب المساءلة الحكومية حيث تستعد الإدارة الجديدة لتولي مقاليد الحكم. وأرسلت رسائل مماثلة إلى قيادة الكونجرس تعرض تقديم المساعدة من قبل مكتب المساءلة الحكومية في إعداد جدول أعمال الكونجرس القادم، وكذلك إلى لجان الاعتمادات، ولجان الإشراف التابعة لمكتب المساءلة الحكومية.
لبدء جهود المرحلة الانتقالية، بدأ مكتب المساءلة الحكومية إطلاق أول موقع الانترنت للمرحلة الانتقالية بعد الانتخابات بيومين (انظر: www.gao.gov/transition_2009).
وباستخدام مكتب المساءلة الحكومية للمعرفة المؤسسية والعمل غير الحزبى ذى القاعدة العريضة بشأن قضايا حكومية متنوعة، يقدم موقع الانترنت وجهات النظر الرئيسية حول قضايا البرامج، والسياسات، والإدارة التي تواجه الحكومة الفيدرالية.
الموقع مقسم إلى ستة أقسام رئيسية هي:
(1) القضايا الملحة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً والمراقبة المستمرة لضمان أمن البلاد ورفاهيتها؛
(2) التحديات الرئيسية التي تؤثر على المهام، والميزانية، والبرامج في 28 وكالة من الوكالات الاتحادية،
(3) ما يقرب من خمسين فرصة للحد من
(5) جهود لمعالجة التحديات المالية للحكومة الفيدرالية على المدى الطويل، لاسيما تزايد الاختلال بين المصروفات المتوقعة والإيرادات الضريبية،
(6) أمثلة للتقارير المقبلة لمكتب المساءلة الحكومية بشأن قضايا وطنية كبرى.

وستستمر الجهود الانتقالية لمكتب المساءلة الحكومية خلال عام 2009 مع صدور تحديث لقائمة مكتب المساءلة الحكومية بشأن المخاطر المرتفعة لتركيز الاهتمام على المجالات التي تحتاج إلى تحولات كبيرة أو تكون عرضة للإهدار، والاحتيال، وسوء الاستخدام، وسوء الإدارة.
لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب المساءلة الحكومية:
البريد الإلكتروني :
spel@gao.gov
الموقع على الإنترنت :
www.gao.gov

التعاون مع وسائل الإعلام لتحقيق أقصى تأثير لعمل المراجعة

إعداد: كينيث داى, المراجع العام السابق لكندا

إذا كان مكتب المراجعة يؤدى عملاً دقيقاً جداً ولكن لجنة الحسابات العامة - أو غيرها من اللجان الذين يرفع لها التقرير - لا تولي الاهتمام أو تعقد جلسات استماع بشأن عمليات المراجعة، فإن لديك مشكلة. البرلمانيون مشغولون وليس لديهم الكثير من الوقت لقراءة التقارير المطبوعة. ومع ذلك، يميل البرلمانيون في مختلف أنحاء العالم إلى الاهتمام بوسائل الإعلام، وخصوصاً إذا ارتبطت بنود وسائل الإعلام بدوائرهم. ولا بد أن تدرك الأجهزة العليا للرقابة حقيقة أن تقارير المراجعة قد لا تقرأ قراءة وافية أو كلياً، وأنه توجد وسيلة لجعل الأطراف المعنية في البرلمان على بينة من العمل الجيد للجهاز الأعلى للرقابة. إحدى الطرق لتحقيق ذلك هي جعل وسائل الإعلام تنقل رسالتك لهم. يمكن أن تصبح الأجهزة العليا للرقابة شركاء مع وسائل الإعلام دون المساس باستقلالها. بالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام هي قناة رئيسية لإبقاء المواطنين على علم بدور الجهاز الأعلى للرقابة ومساهمته في تعزيز رفاهية بلدكم. والإعلام السليم للجمهور سيخلق الضغط الشعبي على النواب المنتخبين، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز مساءلة السلطة التنفيذية، وفي التحليل النهائى، زيادة الشفافية وتحسين إدارة الأموال العامة.

ومع بعض التخطيط، يمكنك ضمان أن الجهاز الأعلى للرقابة في وضع جيد باستمرار، وممثلاً تمثيلاً جيداً في وسائل الإعلام. كما يمكنك إيجاد معلومات جيدة لوسائل الإعلام التي يمكن أن تقدم تقريرا دقيقا عن قضايا المراجعة وتؤدى دور عيون وآذان الجمهور بشأن المالية العامة. وسوف يسهل رفع مستوى الوعي زيادة أهمية دور الجهاز الأعلى للرقابة في ضمان المساءلة العامة. وسينمو الاهتمام بالعمل والجهود التى تبذلها مكاتب المراجعة بين عامة الناس والمؤسسات العامة والخاصة المهنية ذات الصلة. وستمكن المواطنين دافعي الضرائب من القيام بالأدوار المناسبة لضمان أكبر قدر من المساءلة عن الإنفاق العام من خلال الممثلين المنتخبين.

ولتحقيق هذه الأغراض، تريد التأكد من إحالة نتائج المراجعة إلى وسائل الإعلام بطريقة تقلل من مخاطر فتح المجال لمختلف التأويلات. تؤدى نتائج المراجعة دوراً هاماً في تعزيز المساءلة والشفافية والحكم الرشيد في العمليات الحكومية. غير أن هذه المساهمة فعالة حقاً فقط عند نقل رسالة المراجعة وإبلاغها دون تعديل وتبديل.

ولتجنب الغموض أو التحريف، ينبغي أن يدرك ويلم المراجعون والمتحدثون متطلبات وسائل الإعلام، وتنمية المهارات التقنية في التعامل مع وسائل الإعلام. وتصف الأقسام التالية العديد من المهارات الأساسية للتعامل الفعال مع وسائل الإعلام.

فهم الأمور ذات الأهمية الإخبارية

يجذب عمل الجهاز الأعلى للرقابة الاهتمام إذا كان ذا أهمية إخبارية. ومع ذلك ، سيحدد

نطاق التغطية إدراك وكالة الأنباء – وليس المراجع - للأمور ذات الأهمية الإخبارية. وكي تكون أعمال المراجعة ذات أهمية إخبارية، يجب أن تستوفي بعض المعايير التالية:

ملحوظة للمحرر:

هذا المقال مقتبس من حديث ألقى أمام الجمعية الحادية عشر للأفروساي بجنوب إفريقيا (انظر التقرير، ص 13).

• مسائل جوهرية: كلما زاد الناس، والموارد، والآثار، والأضرار، أو الخسائر التي ينطوي عليها الأمر، كلما زادت جوهرية المسألة، وزادت بالتالي أهميتها الإخبارية.
• أحداث غير عادية، غير متوقعة، أو متضاربة: أي حدث غير متوقع أو يتناقض مع ما هو مطالب علناً تكون له أهمية إخبارية.
• معلومات توجد حاجة لإدراكها: وهذا يشمل ما يجب أن يعرفه القراء / المستمعون / المشاهدون عن أي فرد أو منظمة للإدلاء بأصواتهم، والحكم على أداء الحكومة، وشراء منتج ، أو عقد العزم على أمر من الأمور.
• معلومات يحبذ معرفتها: ويشمل ذلك المعلومات محل الاهتمام بسبب النجومية، الإبراز للجمهور، تأثير الشخصية، القيل والقال، أو تبصر أمور شخصياً.
• المعلومات ذات الأثر: هذه المعلومات تظهر كيف يؤثر حدث، موضوع، تقرير، علي قيمة النقود، والضرائب، وأداء الحكومة أو المنظمات الأخرى.

وضع مبادئ العلاقات الإعلامية:

من الضروري بناء علاقات فعالة مع وسائل الإعلام حتى تهتم وسائل الإعلام بالمراجعة وتوضح رسائلها ومهامها للجميع. ولبناء علاقات فعالة مع وسائل الإعلام، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى فهم المبادئ التالية لحسن العلاقات مع وسائل الإعلام.
• التواصل: تعيين متحدثين رسميين باسم الجهاز الأعلى للرقابة لديهم دراية وتدريب للتحدث عن مواضيع تدخل فى مجال اختصاصهم.
• الفورية: القيام دائماً بالرد الفوري علي المكالمات الهاتفية للصحفي.
• الصدق: قول الحقيقة دائماً.
• معرفة ما تتحدث عنه: من المهم أن تلم بالموضوع، وتواكب نتائج المراجعة وأحدث التقارير. إذا لم تعرف ما تتحدث عنه، سيتوقف الصحفيون عن الاتصال بك.
• النفع: أن تكون مصدر معلومات جيد قبل أن تصبح خبير مقابلات جيد.
• الموثوقية: عندما تتعهد، التزم بما تعهدت به.

فهم ثقافة المجتمع الإعلامي:

ليس لدي المراجعين عادةً تدريب في التعامل مع وسائل الإعلام. كما أنهم لا يدركون ثقافة وسائل الإعلام، وتقدير الصعوبات التي تعترض عملهم، أو التحدث بلغة واحدة. ولهذا، يحتاج المراجعون الذين يتحدثون باسم الأجهزة العليا للرقابة أن يدركوا خصائص وسائل الإعلام.

أولا وقبل كل شيء، في معظم البلدان، تغطي وسائل الإعلام القطاعين العام والخاص وتكون تنافسية. ولأنها تشمل طيفاً واسعاً من التكنولوجيات، والمصالح، والخلفيات، فإنها

لا تمثل وجهة نظر واحدة. فهي تحت ضغط متواصل للحصول على حقيقة ما حدث، وتقديم التحليلات الفورية، والتقيد بالمواعيد الصارمة المحددة. في أنشطتها الروتينية، هناك قوانين ومدونات قواعد السلوك المهني يجب أن يحترمها الصحفيون.

ثانياً، يوجد لدي معظم وسائل الإعلام ما يسمى " ثقب أنباء ضيق" بمعنى مقدار الزمان أو المكان المخصص للأخبار والافتتاحيات. ولا سيما التليفزيون لديه ثقوب أنباء ضيقة. إذا كان اليوم مزدحماً بالأخبار، يمكن

تناول قصتك بإيجاز شديد أو تجاهلها. ولذلك، من المهم تحديد الوقت لإيصال الأخبار الخاصة بك.

ثالثاً: يستطيع الصحفيون الآن الوصول الفوري إلى كمية هائلة من المعلومات على الإنترنت. فقصص وسائل الإعلام السابقة عن الجهاز الأعلى للرقابة متاحة على شبكة الإنترنت. ينبغي أن يكون الصحفيون قادرين على الحصول على معلوماتهم الأساسية من موقعك على الإنترنت، إذا كان لديك موقع "ويب". بمجرد الصياغة النهائية لتقارير المراجعة، يجب وضعها بالموقع في أسرع وقت ممكن.

رابعاً، وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص تحركها دافعية السوق بناء على تقديرات لزيادة حصتها في السوق. وينعكس الضغط الناتج في المهام، والموارد، وتغطية القضايا الشعبية. وحيث أن معظم وسائل الإعلام لا تكلف الصحفيين لإحراز سبق صحفي فيما يخص البرلمان، يمكن أن تكون تغطية الشئون الحكومية متقطعة.

خامساً: في بعض البلدان، تقوم الحكومات بمراقبة وسائل الإعلام الإلكترونية وبعض وسائل الإعلام المطبوعة الرائدة. في مثل هذه الحالات، تقدم وسائل الإعلام "ما تريد الحكومة إتاحته للمعرفة"، ويمكن حجب المعلومات عن الآثار السلبية لعمل الحكومة. ونتيجة لذلك، فإن وسائل الإعلام المنتمية للقطاع الخاص يمكن أن تحسن شفافية الحكومة. كما يمكن أن تقتبس بحرية من تقارير المراجعين العامة أو تعقيبات على المؤتمرات الصحفية.

سادساً: تنبع قوة وسائل الإعلام من قدرتها على التأثير في جدول أعمال واضعي السياسات والسياسيين. وحيث أن معظم السياسيين حساسون للأخبار، تعد وسائل الإعلام جزءاً هاماً من حياتهم اليومية وعقلياتهم. والذين يعرفون كيفية الوصول بفعالية لوسائل الإعلام والاتصال الفعال يشاركون في هذا النوع من القوة.

وأخيراً، فإن وسائل الإعلام تسعى للأرباح. ومطلوب من الصحفيين المنتمين لوسائل الإعلام القطاع الخاص أن يعملوا أكثر بموارد أقل، وهو ما يعني انخفاض الموارد وازدياد التوقعات لمزيد من القصص مع سرعة التحول. تخضع التكاليف لرقابة صارمة في كل من وسائل الإعلام من القطاعين العام والخاص.

فهم مختلف أنواع الصحفيين

إذا كنت ترغب في النجاح مع وسائل الإعلام، يجب أيضاً أن نفهم طبيعة الصحفيين. يحتاج المتحدثون والمعلقون باسم الجهاز الأعلى للرقابة أن يفهموا خلفية، ونهج الصحفيين

واتجاهات أفضل استعداد لترتيب استجواب. ويمكن تجميع الصحفيين فى عدة فئات.

- الحساسون: يركز هؤلاء الصحفيون علي القضايا الشخصية أو العاطفية، مثل خلق صراع، وربما يبالغون في قصة لتكوين جمهور نصير لهم.
- المذهبيون: يتجه هؤلاء الصحفيون حسب جدول أعمال شخصي، سياسي، أو اجتماعي، وأحيانا يختلقون قصة لصالح هذا الجدول. ويميلون لجعل الأمور أسود وأبيض.
- المطلعون: يعتمد هؤلاء الصحفيون بشدة على مصادر مطلعة منذ وقت طويل لإحراز سبق صحفي محدد. ويفخرون بالمعرفة، واحترام الزملاء،

ويلتزمون بالحصول على القصة الحقيقية. ومن الممكن أن يصبحوا أصدقاء صادقين للجهاز الأعلى للرقابة.

• المقتفون: يسمح هؤلاء الصحفيين لآخرين بأن يحددوا قصة اليوم ولكن لا يريدون أن ينظر إليهم على أنهم لم يدركوا جزءاً من الحقيقة. يستطيعون عمل قصص سريعة وسهلة.

• المعقبون أو المعلقون: عادة ما دفع لهؤلاء الصحفيين مقابل الآراء، والتي غالبا ما تكون مثيرة للجدل. وغالبا ما يستهدفون القصة الكامنة وراء القصة، ويرغبون في الحصول على تغذية ويفكرون ملياً في الأمور المتعمقة.

• المجتمعيون: وعادة ما يعملون لدى صحيفة تابعة لمدينة صغيرة، ومحطات إذاعة. يعنيهم شئون المجتمع، وذلك أحياناً على حساب القصة/الرواية، وعادة ما يكونون أقل مطالباً وأقل انتقاداً.

وضع سياسة واستراتيجية وسائل الإعلام

يجب وضع سياسة لوسائل الإعلام إذا لم توجد لدى الجهاز الأعلى للرقابة. توضح سياسة وسائل الإعلام المبادئ والإجراءات الأساسية للتعامل مع وسائل الإعلام. كما توضح كيفية إقامة علاقات مع وسائل الإعلام. وتتضمن، في هذا الصدد، بياناً عن أهمية التغطية الإعلامية للجهاز الأعلى للرقابة وفلسفته للعلاقات مع وسائل الإعلام. ينبغي أن تتضمن تلك الفلسفة توفير استجابة سريعة، منظمة وكفء، وتقدم كل من التغطية الإعلامية السابقة واللاحقة، وتكون صادقة وصريحة، حتى عندما تكون الأخبار سيئة أو محرجة. كما ينبغي أن تحدد السياسة المسئولية عن الاتصال بوسائل الإعلام، بما فيها أدوار ومسئوليات مكتب العلاقات العامة بالجهاز الأعلى للرقابة.

كما ينبغي أن تصف السياسة الموضوعات المحظورة، مثل انتقاد سياسات الحكومة أو الأفراد شخصياً، وتقديم ضمانات لأولئك الذين يتبعون السياسة الإعلامية بحسن نية. ويجب أن تحدد الإجراءات والإطار الزمني المقترح للتعامل مع اجتماعات ودعوات، وزيارات وسائل الإعلام؛ وأدوات وسائل الإعلام الضرورية والوقت المناسب لوقف البث حسبما يتم الموافقة عليه، وتعيين متحدثين رسميين أو متخصصين في الموضوع.

بعد إيجاد سياسة إعلامية، فإن الخطوة التالية هي وضع استراتيجية إعلامية متماسكة ، والقدرة على التنبؤ، وليس مجرد الاستجابة، لتغير الأحداث في مجتمع وسائل الإعلام. وتعتبر الاستراتيجية الإعلامية وسيلة لتحقيق أهداف علاقات عامة محددة من خلال حملة

إعلامية منظمة. والغرض منها هو مساعدة الدور الشامل للجهاز الأعلى للرقابة، وضمان أن العلاقات مع وسائل الإعلام ليست مسألة مثيرة للقلق، والسماح للجهاز الأعلى للرقابة بالاستجابة وخلق تغطية إعلامية على النحو المطلوب.

وينبغي عند وضع استراتيجية إعلامية تغطية الأمور الآتية:

• التركيز على قضية أو مجموعة من القضايا؛
• تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحديد احتياجاتهم، واهتماماتهم، وقضاياهم؛
• صياغة رسائل أساسية من نتائج وتوصيات المراجعة؛
• وضع مخطط برنامج للإعلام والبدء في اتخاذ إجراءات؛
• تحديد نتائج برنامج محدد؛
• تحديد العلاقة بمبادرات الاتصالات الأخرى؛

• بيان طريقة التقييم بصورة موضوعية.

إرسال رسالتك إلى وسائل الإعلام:

ويجب إتباع عدد من الخطوات الهامة عند إرسال رسالتك إلى وسائل الإعلام.

أولا ، تحتاج إلى معرفة وسائل الإعلام. ابدأ بجمع معلومات أساسية عن هوية من في وسائل الإعلام والصحفيين والمحررين، والقضايا / الموضوعات ، وقاعدة البيانات. ثانيا ، ضع أفكار حول رسالتك. وضح جوهر قضايا المراجعة التي تظن أنها جديرة بالاهتمام. بسط قضايا المراجعة بحيث يستطيع المواطن العادي يرى أنها ذات صلة. استخدم لغة مبسطة ، وليس المصطلحات شديدة التخصصية للمراجعة والمحاسبة لوصف القضايا. ثالثاً، حافظ على تدفق المعلومات بحيث يظهر المراجع العام أو المتحدثون الرسميون في البرامج الحوارية أو عن طريق تقديم إحاطة لمجموعة مختارة من الصحفيين، ويكون ذلك عادةً بالتزامن مع إعلان أو حدث مهم. تقبل دعوات لاجتماعات هيئة التحرير لتقديم المعلومات الأساسية المتعمقة لرؤساء تحرير الصحف. انشأ ملف معلومات للصحفيين لتقديم معلومات أساسية. وليكتب المراجع العام أو المتحدثون الرسميون الرسائل الموجهة إلى المحررين والضيوف لتقديم التعليقات والافتتاحيات بعباراتهم. يمكنك أيضا تشجيع جولات وسائل الإعلام في مكاتب ومواقع المراجعة.

يتم عقد مؤتمر صحفي استشارى لوسائل الإعلام للفت الانتباه إلى حدث قادم. ولكن يجب الاستفادة من مثل هذه الأحداث في توصيل رسائل جديدة وهامة. يمكنك أيضا عقد جلسات إحاطة مع وسائل الإعلام، التي هي أقل رسمية من مؤتمر صحفي. ويجب تواجد إما المراجع العام أو مسئولين آخرين رفيعي المستوى للإجابة على الأسئلة.

وخلاصة القول، تذكر أن وسائل الإعلام ليس من الضروري أن تكون عدواً للجهاز الأعلى للرقابة. يمكن أن يكونوا شركاء في تحقيق الأثر وتسهيل التعرف على التغييرات المطلوبة كما حددتها أعمال المراجعة.

الجمعية العامة الحادية عشر للأفروساى

إعداد: هيلين إتش هسنج، مكتب المساءلة الحكومي للولايات المتحدة

عقدت المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة على الأموال العامة (أفروساى) الجمعية العامة الحادية عشر في بريتوريا، بجنوب أفريقيا، أثناء الفترة من 13إلى 17 أكتوبر 2008. استضاف مكتب المراجع العام في جنوب أفريقيا الجمعية العامة التى حضرها وفود من الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنكليزية، والأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية، والأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالعربية، والأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالبرتغالية. أرسلت أكثر من 50 دولة مندوبين و / أو مراقبين. وشملت الدول المشاركة الجزائر، أنجولا، النمسا، بنين، بوركينا فاسو، بتسوانا، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطي، تشاد، كوت دي فوار، جيبوتي، جمهورية الكونغو الديموقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، ألمانيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النرويج، بولندا، رواندا، ساو تومي وبرينسيب، السنغال، سيشيل، سوازيلاند، السويد، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، المملكة المتحدة، زامبيا، وزمبابوي. شمل الضيوف والمراقبون مسئولين وزاريين وممثلين عن الأمانة العامة للإنتوساي، مبادرة تنمية إنتوساي، هذه المجلة، معهد المراجعين الداخليين، ومنظمات دولية مانحة مختلفة.

المشاركون في الجمعية العامة الحادية عشر للأفروساى

حفل الافتتاح

رحب كيمي مكويتو، نائب المراجع العام في جنوب أفريقيا، برئيس بلدية تشوانا (بريتوريا) والوفود في حفل الاستقبال والذي عقد في حديقة الحرية عشية الافتتاح الرسمي وأبلغ السيد مكويتو الوفود بأن هذا الموقع تم اختياره لبدء الجمعية لأنه، على حد تعبير

13

ثابو مبيكى، رئيس جنوب أفريقيا السابق ، "نقطة ارتكاز رؤيتنا للتعافى، والتوفيق بين أمتنا". عبر الفريق المضيف عن الأمل في أن هذا المكان سيكون بمثابة "قاعدة لإيجاد رؤية مشتركة للأجهزة العليا للرقابة بقارة أفريقيا."

وعبر زيريو بوجي، المراجع العام لكوت دي فوار ورئيس الأفروساى المنتهية ولايته، وتيرينس نومبيمبي، المراجع العام لجنوب أفريقيا والرئيس المقبل، عن ترحيبهما الحار بالوفود المشاركة في مراسم الافتتاح في مركز المؤتمرات الدولى ببريتوريا. وشكر السيد بوجي الوفود على تشريفه رئيساً وناقش إنجازات الأفروساى خلال فترة ولايته، بما في ذلك: نقل الأمانة العامة لأفروساى من لومي، بتوجو، إلى طرابلس، بليبيا؛ وضع الخطة الاستراتيجية لأفروساى واعتماد النظام الأساسي المعدل. وشكر السيد بوجي البنك الأفريقي للتنمية لدعم تطوير الخطة الاستراتيجية، والحكومة الليبية على دعمها المالي، وحكومة جنوب أفريقيا لاستضافة الجمعية الحادية عشر.

واعترف السيد نومبيمبي بفضل التقدمات الجوهرية خلال فترة ولاية السيد بوجي وقدم جائزة للجهاز الأعلى للرقابة لكوت دي فوار تقديراً لمساهماته في الأفروساى خلال السنوات الثلاث الماضية. وبعد قبوله رسمياً لرئاسة أفروساى، تعهد السيد نومبيمبي مبيناً أنه "بصفتي رئيسا لأفروساى، سأسعى للعمل معكم لزيادة أخرى في جهودنا الجماعية للمساهمة في تمكين الرقابة والمساءلة في القطاع العام، ليس فقط حرصاً على تعزيز الحكم الرشيد، ولكن أيضا ، بجميع السبل، لصالح النهضة الأفريقية، وهي مبادرة تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، وفتح الفرص، وتطوير وتحقيق المصالحة من خلال التحول لصالح القارة الأفريقية. " وأعلن السيد نومبيمبي أيضا أن إنكوساي عام 2010 في جوهانسبرج، بجنوب أفريقيا، سيكون أول مؤتمر إنتوساي يعقد فى القارة الأفريقية.

قدم المتحدثون المدعوون عروضاً تهم الجمعية. لخصت مونيكا جونزاليس-كوس، ممثلة الأمانة العامة لإنتوساي، أضواء على إنكوساي نوفمبر 2007 في المكسيك. وقرر ماجنوس بورج، ممثل مبادرة تنمية إنتوساي، أن مبادرة تنمية إنتوساي قد تحولت استراتيجياً في مهمتها من التدريب إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة لبناء القدرات، كما بين خطط مفصلة لمنطقة أفروساى للفترة 2008-2010. وناقش كينيث داي والمراجع العام السابق لكندا، أهمية فهم الأجهزة العليا للرقابة لوسائل الإعلام، وقدم اقتراحات محددة للعمل بشكل فعال مع وسائل الإعلام للتأثير على صناع القرار (انظر المقال على أساس حديثه ص 6 من هذا العدد).

وتحدث فريمان نومفالو، المحاسب العام للخزانة الوطنية لجمهورية جنوب أفريقيا، عن أهمية التشاور والاتصالات الجيدة بين وزارة المالية بجنوب أفريقيا ومكتب المراجع العام، وذكر أن هذه المشاورات يجب ألا تتعدى على استقلالية المراجع العام. تساعد اللقاءات التي تتم مرتين في السنة بين وزارة المالية والمراجع العام على تعزيز التفاهم المتبادل واحترام

تفويض كل منها، وضمان إدارة سليمة واتصالات واضحة، وتوفير مراجعة وتغذية مرتدة بشكل منتظم.

أعمال أفروساى:

عرض تيرينس نومبيمبي تقارير المجلس التنفيذي لأفروساى عن أنشطة المنظمة ووضعها المالي.

- الخطة الاستراتيجية لأفروساى: تعاقد المجلس التنفيذي في عام 2007 مع خبير استشاري خاص بتمويل من البنك الأفريقي للتنمية لمساعدة

أفروساى فى وضع خطة استراتيجية. وحدد الخبير الاستشاري ثمان أولويات لخطة عام 2011 خطة خفضها المجلس التنفيذي في وقت لاحق إلى أربع: بناء قدرات الأمانة العامة، تحسين التعاون مع الجهات المعنية، بناء القدرات التقنية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، وبناء القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة. صوتت الوفود المشاركة فى الجمعية الحادية عشر على اعتماد الخطة الاستراتيجية لعام 2011، وافقت على تمويل لدعم الموظفين بالأمانة العامة لأفروساى، وأذنت بعقد اجتماع استثنائي للتعامل مع مسألة تسديد المستحقات. وفي تصويت منفصل، وافقت الوفود على تعديلات على النظام الأساسي لأفروساى.

• مجلة أفروساى الشاملة: قرر الجهاز الأعلى للرقابة في مصر، رئيس تحرير مجلة أفروساى الشاملة، أن نسخاً من الطبعة السادسة للمجلة وزعت بالإنكليزية والعربية والفرنسية.

• تقارير أفروساى: قدم جونياس إيتونا كاندجيك (مراجع عام ناميبيا)، جيلبرت نجولاكيا (مراجع عام جابون)، وفايزة كافي (مراجع عام تونس)، تقارير عن أنشطة أفروساى للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنكليزية، والأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية، والأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالعربية على التوالي.

عروض الموضوعات الفنية

نظمت الجمعية العامة الحادية عشر لأفروساى عروضاً حول ثلاثة مواضيع هي: مراجعة الصحة العامة؛ الإدارة، والتدريب، والاحتفاظ بالأعضاء الفنيين؛ ودور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد. وتم عرض كل موضوع في جلسات عامة وتلتها مناقشات ومداولات الوفود بشأن القضايا المهنية والتقنية في البحوث الرئيسية وغيرها من العروض. تضمن المتحدثون الضيوف للمواضيع المدرجة هم لورين ماشياني، رئيسة جمعية لجان الحسابات العامة لجنوب أفريقيا؛ برنار أجولاس، بالمجلس التنظيمي المستقل للمراجعين، وفيرونيكا دو بريز، بمعهد المراجعين الداخليين. واعتمدت الجمعية العامة اتفاقات جنوب أفريقيا التى تتضمن توصيات لجميع هذه المواضيع الثلاثة.

انتخاب أعضاء جدد وأعمال أخرى

خلال جلسة الأعمال العامة، انتخبت الجمعية مجلس تنفيذي جديد. ووافقت الجمعية

بالإجماع على انتقال الرئاسة إلى جنوب أفريقيا. والأعضاء الآخرون للمجلس التنفيذي هم: كوت دي فوار (النائب الأول للرئيس) ، جابون (النائب الثاني للرئيس) ، وليبيا (الأمين العام). كما انتخبت الوفود الأجهزة العليا للرقابة في موريتانيا، والسودان، والسنغال، والكاميرون للانضمام إلي جامبيا وتنزانيا بالمجلس التنفيذي. وتم تأكيد الجهاز الأعلى للرقابة في مصر باعتباره رئيس تحرير مجلة أفروساى الشاملة، وبالتالي ستستمر في الخدمة بالمجلس التنفيذي. وسيخدم الجهازان الأعليان للرقابة لكل من الجزائر ومالي باعتبارهما مراجعي، مع إثيوبيا وبنين كمناوبين. وعينت بوركينا فاسو رئيساً للقرارات وستدعمها موريتانيا، والكاميرون، وكينيا.

وقرر السيد نومبيمبي أن المجلس التنفيذي قد استعرض الوضع المالي للأفروساى خلال اجتماع 13 أكتوبر ووافق على متابعة الإنفاق. وافقت الجمعية العامة على اعتماد تقرير المراجعين وتقديم الدعم للمجلس التنفيذي

لوضع إطار موحد لمساعدة أفروساى على العمل بفعالية. ووافقت الجمعية أيضاً على إنشاء لجنة مالية وإدارة ولجنة لبناء القدرات المؤسسية.
وستعقد الجمعية العامة الثانية عشر لأفروساى في عام 2011 في جابون.

أنشطة أخرى

طوال المؤتمر، تلقى المشاركون ضيافة كريمة من قبل المراجع العام لجنوب أفريقيا وأعضائه الفنيين. فقاموا بتعريف المشاركين والضيوف على جانب من ثقافة جنوب أفريقيا المختلفة عن طريق إقامة أمسية في دار بونديف الذى يقدم أسلوب طهى، وموسيقى، وبرامج ترفيهية محلية خاصة بالمنطقة. وفي أعقاب المؤتمر، أتيحت الفرصة للوفود لحضور عرض لخيول ليبيزانير بجنوب أفريقيا. وكجزء من حفل الختام، دعا المضيف المشاركين لحضور مأدبة عشاء رسمية وحفل ترفيهى في مقر إقامة رئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون مانديلا.
وتتاح معلومات عن الجمعية العامة الحادية عشر للأفروساى، بما في ذلك العروض والأوراق، على: http://afreosaiassembly.com. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالأمانة العامة لأفروساى:

فاكس : 71 81 444 ,30 06 444 21 218+
بريد إلكتروني:

mohmed_zakar@hotmail.com,
afrosai@libyansai.ly.org

أضواء على الخطة الاستراتيجية

إعداد: كيرستن أستروب، مديرة التخطيط الاستراتيجي لإنتوساي

الاتصال جانب هام جداً من حياتنا، وهو شيء نناقشه كثيراً في هذه الأيام، في الواقع، لدرجة أنه من الصعب أن يتخيل الحياة دون التدفق المستمر للمعلومات التي يجري توصيلها لنا بكثير من الطرق المختلفة. وعلاوة على ذلك ، فإن الفطنة وامتلاك كل الحلول لمشاكل الحياة اليومية، ليس له جدوى ما لم نتمكن من توصيل معرفتنا لأولئك الذين هم بحاجة إليها.

يبني الهدف الثالث من الخطة الاستراتيجية لإنتوساي على السمات الأساسية للانفتاح والمشاركة، والتعاون التي جعلت إنتوساي ناجحة. وإحدى الاستراتيجيات في إطار هذا الهدف هى تطوير سياسة واستراتيجية للاتصالات على الصعيد العالمي. وكما وعدت في العدد الأخير من المجلة، أود الحديث عن الاتصالات في هذا العامود حيث أن فرقة عمل إنتوساي لاستراتيجية الاتصالات - التي أكون عضوة بها - عقدت بالفعل أول اجتماع لها في نوفمبر 2008 (انظر كلمة التحرير ص 1 للحصول على معلومات إضافية عن فرقة العمل واجتماعها).

كيرستن

وقد اقترحت فرقة عمل استراتيجية الاتصالات فكرة مثيرة للاهتمام – اختيار مجال أو موضوع في كل عام لتركيز جهود اتصالات إنتوساي عليه إزاء العالم الخارجى. وعلى النحو المبين في كلمة التحرير لهذا العدد من المجلة، اقترحت فرقة العمل على المجلس التنفيذى أن يكون الموضوع ذو الأولوية لعام 2009 هو أهمية استقلالية المراجعة الحكومية في ضوء إعلانات ليما والمكسيك. وسوف يناقش أعضاء المنظمة هذا الموضوع على مدار العام، وهو ذو أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة لأعضاء المنظمة، ولكن أيضاً للمؤسسات الشريكة، والجمهور بوجه عام. وأشجع كل منكم على الكلام والكتابة عن

الاستقلالية هذا العام؛ لعل بعضكم يود أيضاً تقديم مقال لهذه المجلة عن أهمية استقلالية المراجعين الخارجيين.
قدمت في اجتماع فرقة العمل في نوفمبر، عرضاً موجزاً لمشروع نظام تخطيط الاتصالات ـ لمحة الاتصالات ـ التي كنت قد قمت بصياغتها في الربيع الماضي، وقدمتها إلى لجنة إنتوساي للمالية والإدارة. لضمان فعالية الاتصالات في إنتوساي، نحن نحتاج إلى المضي قدما بطريقة منظمة كصوت معترف به من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. الاتصال هو أحد العناصر الرئيسية في جعل إنتوساي حقا منظمة دولية نموذجية.
يضع نظام التخطيط طريقة لتوصيل المعرفة داخل وخارج المنظمة. يمكن لفرادى الأجهزة العليا للرقابة وضع خطة لتقديم وثيقة لمصلحة الأجهزة العليا للرقابة الأخرى، أو مجموعات العمل، وفرق العمل، أو غيرها من الأطراف المعنية داخل المنظمة، أو يمكن أن تنقل المعلومات إلى العالم الخارجي. يمكن أن يستخدم هذا النظام أيضاً على المستوى الإقليمي أو في جميع أنحاء المنظمة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقيم النظام مدى نجاح الاتصالات لبعض الرسائل فى فترة معينة.
كخطوة في إنشاء نظام التخطيط، حددت الكيانات المسئولة عن الاتصال داخل إنتوساي، وقنوات الاتصال التي يمكن استخدامها، والجماعات من خارج المنظمة والتي نستهدفها.
ولإعطاء القارئ فكرة عن محتوى النموذج، وضعت قائمة بقنوات الاتصال التي تم تحديدها للاستخدام داخل المنظمة وخارجها على النحو التالى:

- المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
- المؤتمرات والحلقات الدراسية
- مواقع الأجهزة العليا للرقابة على شبكة الإنترنت
- مواقع اللجان الإقليمية على شبكة الإنترنت
- المؤتمرات الصحفية والبيانات الصحفية
- المنشورات العامة
- المقالات والأعمدة في الأوراق البحثية المهنية
- الخطابات ورسائل البريد الالكتروني

المجلة بالطبع قناة اتصال مهمة جداً، ليس فقط داخل المنظمة ولكن أيضا خارجها، لأنها واسعة التغطية. ولكن من المهم أيضا أن نكون على علم بجميع القنوات المتاحة الأخرى، وخاصة عند تخطيط جهد الاتصالات. تتزايد أهمية مواقع شبكة الإنترنت،

18

ويمكن في كثير من الأحيان أن تكون المؤتمرات والحلقات الدراسية أفضل وسيلة لتوصيل رسالتك. الخطابات ورسائل البريد الالكتروني أكثر ملاءمة داخل المنظمة، ومقالات في الأوراق البحثية المهنية مناسبة تماماً لتوعية المراجعين وغيرهم من الأعضاء الفنيين عن عملنا.
وتقترح النظرة الشاملة لاتصالات الفئات المستهدفة الآتية من أجل الاتصالات الخارجية:

- البرلمانات / الهيئات التشريعية
- الحكومة
- وسائل الإعلام والجمهور
- الجهات الخاضعة للرقابة

- الجهات المانحة
- الأعضاء المرتبطين
- المنظمات الشريكة
- جهات المراجعة الإقليمية والمحلية
- هيئات المراجعة الداخلية
- الجمعيات المهنية والمراجعين من القطاع الخاص

من الطبيعي أن تكون الهيئات التشريعية أهم الفئات المستهدفة خارج المنظمة، ومع ذلك، ينبغي أن تضع الأجهزة العليا للرقابة أطراف أخرى في الاعتبار عند النظر في الجهات التي توجد حاجة للاتصال بها. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الجهات الخاضعة للرقابة مهمة جداً لاستقبال المعلومات، وتصبح الجهات المانحة أكثر أهمية للمساعدة في تمويل البرامج اللازمة لرفع مستوى المعرفة لجميع أعضاء إنتوساى بمستوى قياسي.

يمكن أن تحسن الاتصالات جيدة التخطيط والتنظيم جودة المراجعة الحكومية على نطاق عالمي، وتساعد في خلق وعي مشترك بجهود إنتوساي لتحقيق التفوق. فاتصالاتنا تنقل اهتمامات المراجعة الحكومية لمتخذى القرار وقادة الرأي، وتعزز مكانة وشهرة فرادى الأجهزة العليا للرقابة وإنتوساي، وتوزع المنافع على كل من الأجهزة العليا للرقابة وإنتوساي.

في عدد أبريل من المجلة، سأكتب عن التقدم في تطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة من 2011إلى 2016. أتوقع أن المشروع الأول للخطة سيرسل بعد ذلك بفترة وجيزة للحصول على تعقيبات بشأنه.

لا تتردد في الاتصال بي بالموقع الآتي: astrup@rechnungshof.gv.at ، إذا كنت ترغب في التعليق أو إعطاء معلومات عن المسائل المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإنتوساي.

داخل

الإنتوساي

.تماع المجلس التنفيذى الذي عقد في فيينا

عقد اجتماع المجلس التنفيذىالثامن والخمسين لإنتوساي في فيينا، بالنمسا، يومي 13 و14 نوفمبر 2008. وخلال الاجتماع، درس أعضاء المجلس كيفية تحقيق الأجهزة العليا للرقابة مكانة جيدة للاستجابة لتغير الظروف العالمية - تناولت التقارير الواردة من اللجان وفرق العمل ومجموعات العمل القضايا الأكثر إلحاحا اليوم؛ وإنشاء فرق عمل جديدة، و تحديد مواضيع للإنكوساى المقبل. وتحت القيادة القديرة لرئيس المجلس التنفيذى أرتورو غونزاليس دي أراجون، قدم أعضاء المجلس التنفيذى أهداف إنتوساي وتقريراً عن نتائج مختلف المجموعات.

أعضاء المجلس التنفيذى - 18 من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من جميع مناطق إنتوساي - انضم إليهم مراقبون يمثلون اللجان ومجموعات العمل، وفرق عمل لمدة يومان من المناقشة والتداول النشط بشأن مجموعة من القضايا الهامة. بالإضافة إلى تقارير من رؤساء اللجان عن الأهداف، استلم المجلس واعتمد التقارير السنوية للأمانة العامة، ومبادرة تنمية إنتوساي، وهذه المجلة.

قدم أسامة جعفر فقيه، رئيس لجنة المالية والإدارة، للمجلس بيانات حديثة عن أنشطتها خلال السنة الماضية، وقدم تقارير خاصة عن التمويل من الجهات المانحة، وفرق عمل التخطيط الاستراتيجي. وقدم جين دودارو، رئيس فرقة عمل التمويل من الجهات المانحة، تقريراً عن سعى فرقة العمل إلى اتفاقات مع المانحين لتمويل برنامج للمساعدة لدعم الأجهزة العليا للرقابة.

وقدم السيد دودارو، الذي يرأس أيضا فريق عمل التخطيط الاستراتيجي، وكيرستن أستروب، مديرة التخطيط الاستراتيجي لإنتوساي، تقريراً أفاد بأن المجلس قد وافق على توصية فرقة عمل لتحديث الخطة الاستراتيجية الحالية بدلاً من القيام بمراجعة الخطة بمجملها. على وجه التحديد، ستبقى مهمة، ورؤية، وأهداف إنتوساي كما جاءت في الخطة الحالية نفسها في تحديث الخطة، على الرغم من احتمال أن تتغير بعض الأنشطة والبرامج التي تدعم كل واحد من الأهداف الأربعة.

وقدم الدكتور جوزيف موزر، الأمين العام لإنتوساي، تقريراً عن أعمال الأمانة العامة منذ اجتماع المجلس التنفيذى السابع والخمسين الذي عقد في المكسيك عام 2007. في أوائل عام 2008 ، نفذت الأمانة دراسة مسحية للأعضاء للتوصية بموضوعات للمؤتمر القادم. المواضيع المتفق عليها للمؤتمر (أنظر أدناه) نتيجة لهذا المسح.

قامت مجموعتا العمل الجديدتان المنشأتان في آخر اجتماع للمجلس التنفيذى بتقديم أحدث بيانات بشأن أنشطتهما للمجلس. كما قدم فريق العمل المعني بالقيمة والمزايا

للأجهزة العليا للرقابة، بقيادة جنوب أفريقيا، تقريراً عن اختصاصاته والتزامه بالانتهاء من أعماله قبل الإنكوساى العشرين في جنوب أفريقيا. يعقد أول اجتماع رسمي في جنوب إفريقيا في مارس 2009. وقدم فريق العمل المعني المؤشرات الوطنية الرئيسية، بقيادة الاتحاد الروسي، تقريراً

عن أعماله وتمت الموافقة على اختصاصاته، ونظامه الداخلي، وعمله وخطط العمل. وسيعقد اجتماعه المقبل فى بكين فى أبريل 2009.
وقدم رئيس لجنة الأهداف تقريراً عن أنشطة اللجنة، وفي كثير من الحالات استكملت تقارير محددة من فرق عمل اللجان ومجموعات العمل تقارير رؤساء اللجان. انظر www.intosai.org لمزيد من المعلومات عن عمل هذه الفرق ومجموعات العمل.
تضع الأمانة العامة الصيغة النهائية لكامل إجراءات اجتماع المجلس وستجعلها متاحة قريباً. في غضون ذلك ، نلخص أدناه بعض من القرارات الرئيسية للمجلس.
• حدد المجلس المواضيع الرئيسية للإنكوساى العشرين، الذي سيعقد بجنوب إفريقيا عام 2010. قاد المناقشة تيرينسى نومبيمبي، المراجع العام لجنوب أفريقيا، وأسفرت عن الاتفاق على المواضيع التالية: القيمة والفوائد للأجهزة العليا للرقابة (يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة بجنوب إفريقيا)، والمراجعة البيئية والتنمية المستدامة (التى يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة بالصين).
• واستجابة للقضايا الحرجة التي تواجه اقتصاديات العالم، أنشأ المجلس فرقة عمل للأزمة المالية العالمية. وسوف يرأس الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة هذه الفرقة، التي ستتناول قضايا مثل أسباب الأزمة، ودور الأجهزة العليا للرقابة، والدروس المستفادة.
• وافق المجلس على أهداف الاتصالات الخارجية والداخلية لإنتوساي، ووافق على التوصية بأن يكون موضوع إنتوساي لعام 2009 " أهمية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة كما قدمتها إعلانات ليما والمكسيك ".
لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بالأمانة العامة لإنتوساي:
البريد الإلكتروني : intosai@rechnungshof.gv.at
موقع الإنترنت : www.intosai.org

تقاعد دون دارش من مكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة

دون دارش

تقاعد دون دارش من مكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة بعد أن أمضى 31 عاماً مع الحكومة الأمريكية. عمل دون ابتداء من عام 1983، في العديد من المناصب المختلفة بمكتب المساءلة الحكومية بمكتب الاتصال الدولي. وساعد في تنظيم إنكوساى 1992 الذي عقد في واشنطن العاصمة، وكان عضوا مؤسساً لمجلس إدارة مبادرة تنمية

إنتوساي. وكان، منذ عام 1986، رئيس تحرير هذه المجلة. وفي الآونة الأخيرة ، نسق دور مكتب المساءلة الحكومية فى فرقة عمل إنتوساي للتخطيط الاستراتيجي وشغل منصب مدير العلاقات الدولية بمكتب المساءلة الحكومية. وأدرك العديد من الزملاء الكثير عبر العمل في مجتمع إنتوساي بشأن العلاقات المهنية والشخصية الفعالة التى وطدها لتحقيق أهداف المنظمة.
خلف موريل فورستر "دون" رئيس تحرير المجلة، وموقعه: spel@gao.gov. وموقع "دون": ddrach49@comcast.net.

اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية

اجتماعات اللجنة الفرعية

استضاف مجلس المراجعة والتفتيش الكوري، في أكتوبر 2008، الاجتماع الأول للجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية. وافق المشاركون فى الاجتماع على تسع مذكرات عملية لعرض ومناقشة العمليات الواجبة للجنة المعايير المهنية وإرشادات المراجعة المالية والتنظيم المستقبلي لإرشادات المراجعة المالية. وسوف تستضيف محكمة المراجعين الأوروبية في أبريل 2009، اجتماع اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية في لوكسمبورج ، وسوف يستضيف الجهاز الأعلى للرقابة المكسيكي في أكتوبر 2009، اجتماع اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية في مكسيكو سيتي.

اجتماعات الخبراء

تضع اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية بنجاح صياغة مجموعة من مذكرات الممارسات باستخدام فرق خبراء متخصصة. وبالنسبة لكل اجتماع من فرق الخبراء المتخصصة، يجتمع بين أربعة وخمسة خبراء لمدة أسبوع عمل للتركيز على مجموعة من مذكرات الممارسات.

اجتمعت فرقة الخبراء المتخصصة الخامسة في واشنطن العاصمة، في نوفمبر 2008 لوضع مشروع مذكرات الممارسات للمعايير الدولية للمراجعة أرقام 700 ، 705 ، 710 ، و 720. وشارك فيه خبراء من الأجهزة العليا للرقابة لدول كندا والسويد ، والولايات المتحدة.

واجتمعت فرقة الخبراء المتخصصة السادسة في يناير 2009 في ستوكهولم لوضع مشروع مذكرات الممارسات للمعايير الدولية للمراجعة أرقام 501، 510، 520، 530، 540. وشارك فيى عملية الصياغة خبراء من الأجهزة العليا للرقابة خبراء لدول البرازيل، وكندا، والصين، والولايات المتحدة.

تقييم اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية

عين البنك الدولي في خريف 2008، خبير تقييم خارجى أجرى تقييماً شاملاً لعمل

اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية. وهذه التقييمات شرط لمواصلة تقديم الدعم المالي من البنك. ستكون نسخة من التقرير متاحة على موقع اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية في أوائل عام 2009.

الجدول الزمني لكشف مذكرات الممارسات

أدخلت تعديلات طفيفة على التواريخ التالية لفترات عرض مذكرات الممارسات منذ إدراجها في عدد أكتوبر 2008 من هذه المجلة. وتشجع جميع الأجهزة العليا للرقابة للتعليق على عروض المسودات، ولا سيما محاكم المحاسبة.

فرقة الخبراء المتخصصة الرابعة: فترة العرض: من فبراير 2009 إلى أبريل 2009

• المعيار الدولى للمراجعة 600 - مراجعة مجموعة القوائم المالية (بما في ذلك عمل مراجعين آخرين)

- المعيار الدولى للمراجعة 610 – دراسة المراجع لوظيفة المراجعة الداخلية

فرقة الخبراء المتخصصة الخامسة: فترة العرض: من فبراير 2009 إلى أبريل 2009

- المعيار الدولى للمراجعة 700 - تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية للأغراض العامة
- المعيار الدولى للمراجعة 705 - تعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل
- المعيار الدولى للمراجعة 706 - فقرات التأكيد على أمر وفقرات التأكيد على أمر (أمور) أخرى فى تقرير المراجع المستقل
- المعيار الدولى للمراجعة 710 - المعلومات المقارنة - مطابقة الأرقام والقوائم المالية المقارنة
- المعيار الدولى للمراجعة 720 - معلومات أخرى في وثائق تضم قوائم مالية روجعت

فرقة الخبراء المتخصصة السادسة: فترة العرض: من مايو 2009 إلى أغسطس 2009

- المعيار الدولى للمراجعة 530 – عينات المراجعة
- المعيار الدولى للمراجعة 501 – أدلة إثبات المراجعة فيما يخص الإفصاحات وأرصدة حسابات محددة فى القوائم المالية
- المعيار الدولى للمراجعة 510 – إرتباطات المراجعة الابتدائية - الأرصدة الافتتاحية
- المعيار الدولى للمراجعة 520 - الإجراءات تحليلية
- المعيار الدولى للمراجعة 540 - مراجعة تقديرات المحاسبة، بما فيها تقديرات محاسبة القيمة العادلة والإفصاحات المرتبطة.

23

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بأمانة اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية:

البريد الإلكتروني : projectsecretariat@riksrevisionen.se

الموقع على الإنترنت : http://psc.rigsrevisionen.dk/fas

اللجنة الفرعية للمحاسبة والتقارير

عينت كندا رئيساً لهذه اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية في نوفمبر 2007، ويتمثل تفويض اللجنة الفرعية في: (1) المراقبة والمشاركة في أنشطة وضع معايير محاسبة القطاع العام بمجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين؛ (2) إعداد تقارير دورية لأعضاء إنتوساي عن الأنشطة الحالية والمخططة لمجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين؛ (3) تسهيل تبادل المعلومات وتقاسم المعارف فيما بين الأجهزة العليا للرقابة.

قامت كندا بصياغة خطة عمل للفترة 2008- 2010، وتعميمها على الأعضاء للحصول على تعليق. وتمت الموافقة على الخطة في اجتماع لجنة المعايير المهنية فى بكين فى أكتوبر 2008. تتناول بعض المجالات الرئيسية في الخطة احتياجات الأعضاء لمعلومات المحاسبة والتقارير عن القطاع العام وأهمية استقلال واضع للمعايير. كما اقترحت خطة العمل

المقترحة إجراء دراسة مسحية للأعضاء في شتاء 2008-2009 بشأن معايير المحاسبة.
للحصول على معلومات بشأن عمل هذه اللجنة الفرعية يرجى الاتصال بستيوارت بار، مساعد المراجع العام، مكتب المراجع العام الكندي.
البريد الالكتروني : stuart.barr@oag-bvg.gc.ca
الموقع على الإنترنت : www.oag-bvg.gc.ca

لجنة بناء القدرات

أصدرت لجنة إنتوساي لبناء القدرات نشرتين مهمتين لأعضاء المنظمة.
بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة: إرشاد منشور باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية والأسبانية. وتتاح نسخ الكترونية منه على شبكة الإنترنت على موقع لجنة إنتوساي لبناء القدرات في http://cbc.courdescomptes.ma. ويمكن الحصول على نسخ مطبوعة عن طريق الاتصال بمكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة (sonia.stoddart@nao.gsi.gov.uk).
ويصف الإرشاد العملية التى يمكن أن تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة لتقييم حالة تطورها الراهنة وتحديد الخطوات الاستراتيجية التي تحتاج اتخاذها لبناء قدراتها. ويحدد الإرشاد مجالات رئيسية تتم مراعاتها أثناء أي برنامج كبير للتحديث أو التغيير ويركز على:
• تطوير مهارات الموظفين،

• تعزيز وجود الجهاز الأعلى للرقابة وخدمات الدعم،
• زيادة تأثير عمل الجهاز الأعلى للرقابة من خلال بناء شراكات خارجية فعالة.
وتتوق لجنة إنتوساي لبناء القدرات لرؤية الإرشاد مستخدماً، وتشجع أعضاء إنتوساى على استخدامه لتسهيل المناقشات على المستوى المؤسسي والإقليمي. وأعضاء اللجنة متاحون، عند الالتماس، للمساعدة في تسهيل هذه المناقشات.
وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب الوطني للمراجعة السويدي دليل لجنة إنتوساي لبناء القدرات. هذا الدليل لمشاريع بناء القدرات متاح على شبكة الإنترنت في www.cbcdirectory.org، وهو مصدر مفيد للمعلومات عن أنشطة بناء القدرات التى اشتركت فيها الأجهزة العليا للرقابة. وتشجع الأجهزة العليا للرقابة المهتمة بمعرفة المزيد عن خبرات بناء القدرات لدى الأجهزة العليا للرقابة الأخرى على الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة المعني مباشرة.
لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بلجنة إنتوساي لبناء القدرات:
البريد الإلكتروني : ccomptes@courdescomptes.ma
الموقع على الإنترنت : www.courdescomptes.ma

أداة تعاون إنتوساي على الإنترنت

أداة تعاون إنتوساي، التي أطلقها الجهاز الأعلى للرقابة الهندى في مايو 2007، هى مائدة مستديرة لمجتمع إنتوساي، وهي متاحة للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لاستخدامها في الاتصالات الداخلية. الأداة - التي تهدف إلى دمج محتويات غير هيكلية، ووثائق، وبريد إلكتروني، وتقويمات، وأدوات زمن حقيقي - توفر لإنتوساي تعاون ، واتصالات ، وإدارة محتوى مع الزمن الحقيقي.
وللوصول إلى هذه الأداة، اذهب إلى www.intosaictool.org أو اضغط على الارتباط بالصفحة الرئيسية لموقع إنتوساي. على صفحة تسجيل الدخول، يجب على المستخدمين إدخال اسم المستخدم وكلمة السر. لإنشاء أو تغيير أسماء

المستخدمين وكلمات المرور، يمكن لأعضاء إنتوساي الاتصال بالموقع: tarun@pathinfotech.com أو intosaictool@gmail.com .

تعليم أداة التعاون

لمساعدة مستخدمي أداة تعاون إنتوساي، يتاح تعليم شامل (بلغات إنتوساي الخمس الرسمية) على صفحة الدخول للأداة. تضم الدروس 13 عرض، كما تتوفر PDFs، بشأن المواضيع التالية: كيفية تسجيل الدخول والبحث في الصفحة الرئيسية، البريد الإلكتروني؛ التقويم والمهام، أماكن العمل، المناقشات، خدمات المحتوى، مؤتمرات الإنترنت، القوائم البريدية، تعريف المستخدم، مراسلة في الوقت الحقيقي، مستلزمات البنية التحتية، وقوالب مرفقة لإبداعات المستخدم.

لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة الهندى:

البريد الإلكتروني : cag@cag.gov.in، pdir@cag.gov.in

الموقع على الإنترنت : www.cag.gov.in

25

مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية

أنشأت مجموعة عمل إنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية بموجب مؤتمر إنتوساي التاسع عشر في المكسيك، وترأسها محكمة محاسبات الاتحاد الروسي. وعقدت مجموعة العمل الاجتماع الأول في مايو 2008 في موسكو. ومثل الأعضاء الحاضرون الأجهزة العليا للرقابة من المجر، الدانمرك، إيطاليا، كازاخستان، الصين، لاتفيا، ليتوانيا، المكسيك، باكستان، بولندا، روسيا، سلوفاكيا، الولايات المتحدة، أوكرانيا، فنلندا، وسويسرا. كما حضر مراقبون من الأجهزة العليا للرقابة لأرمينيا، بيلاروس، كندا، ومولدافيا، وكذلك ممثلون عن منظمتين دوليتين:منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي. ونوقشت الصلاحيات، والنظام الداخلي، وخطة عمل 2008 وتمت الموافقة عليها في الاجتماع.

مهمة مجموعة عمل إنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية هى "دعم تنسيق السياسات الوطنية للأجهزة العليا للرقابة وإنتوساي نحو تطوير وتطبيق المؤشرات الوطنية الرئيسية في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على الصعيدين الوطني وفوق الوطني." ويوجد لدى مجموعة العمل الأهداف الاستراتيجية التالية:

- دعم دور الجهاز الأعلى للرقابة في تقييم كفاءة وفعالية الأنشطة الحكومية على أساس المؤشرات الوطنية الرئيسية.
- دعم دور إنتوساي الدولي في تعزيز تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية والمؤشرات فوق الوطنية.

وتتولى مجموعة عمل إنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية حاليا عددا من المشاريع ، منها ما يلي:

- تقرير عن الممارسات الجيدة للمؤشرات الوطنية الرئيسية في بيئة الاقتصاديات والمجتمعات القائمة على المعرفة (المنسق: الجهاز الأعلى للرقابة المجرى)؛
- استعراض التجارب الدولية في تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية (المنسق: الجهاز الأعلى للرقابة في لاتفيا)؛
- المساعدة في تنفيذ ورصد نظم المؤشرات الوطنية الرئيسية وتطوير مراجعة الأداء في بلدان رابطة الدول المستقلة (المنسق: الجهاز الأعلى للرقابة للاتحاد الروسي)؛
- وضع مسودة للمؤشرات الوطنية الرئيسية (المنسق: الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة).

وبالإضافة إلى ذلك، ناقش أعضاء مجموعة عمل إنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية واقترحوا تعديلات على مذكرة التفاهم بين إنتوساي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتركز مذكرة التفاهم على تطوير التعاون بين مجموعة عمل إنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية والمشروع العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال قياس التقدم الاجتماعي.
في اجتماع المجلس التنفيذي لإنتوساي الذي عقد في نوفمبر 2008 ، إنتوساي تمت الموافقة على تقرير أنشطة مجموعة عمل إنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية ونص مذكرة التفاهم

26

بين إنتوساي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
وسيعقد الاجتماع الثاني لمجموعة عمل إنتوساي للمؤشرات الوطنية الرئيسية خلال الفترة من 21 إلى 23 ابريل 2009 ، فى بكين.
لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بإدارة العلاقات الخارجية بمحكمة المحاسبات للاتحاد الروسي :
البريد الإلكتروني : intrel@ach.gov.ru
الموقع على الإنترنت : http://intosai4kni.org

إعداد فريق عمل الأوروساي لاجتماعه الأول

أنشئ فريق عمل الأوروساي لمراجعة الأموال المخصصة للكوارث والأزمات خلال المؤتمر السابع للأوروساي في كراكوف، ببولندا، في يونيو 2008. وقد أنشئ فريق العمل لمواصلة أعمال المجموعة الفرعية السابقة المتخصصة فى مراجعة عواقب الكوارث الطبيعية والبشرية والقضاء على النفايات المشعة، والتي كانت جزءاً من مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة منذ عام 2006.
انتخبت محكمة محاسبات أوكرانيا رئيساً لفرقة العمل، التي تقع أمانتها في كييف. وأعرب خمسة عشر جهازاً أوربياً أعلى للرقابة وجهتان أخريان عن رغبتهم في التعاون مع فرقة العمل. والأعضاء بالكامل هم: الأجهزة العليا للرقابة لدول أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، المجر، أيسلندا، كازاخستان، ليتوانيا، مولدوفا، بولندا، والاتحاد الروسي وكذلك محكمة المراجعين الأوروبية. والمراقبون هم الأجهزة العليا للرقابة لإيطاليا، النرويج، والجمهورية السلوفاكية ورئيس مجموعة عمل إنتوساي للمساءلة ومراجعة المعونة المتعلقة بالكوارث.
وقد وضع الجهاز الأعلى للرقابة لأوكرانيا الاختصاصات وخطة العمل للفترة 2009-2011. شكلت هذه الوثائق الاستراتيجية، التفويض، والأنشطة التى تنفذها فرقة العمل ويتم الموافقة عليها خلال الاجتماع الأول لفرقة العمل، الذي من المقرر عقده في 17-18 مارس 2009 في كييف.
لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بمحكمة محاسبات أوكرانيا:
البريد الإلكتروني : rp@ac-rada.gov.ua
الموقع على الإنترنت :
www.ac-rada.gov.ua/achamber/control/en/index

التوقيع على التقرير المشترك لمراجعة صندوق إيواء تشيرنوبيل

كما ذكر بإيجاز في مجلة أكتوبر 2008، عرض رسمياً التقرير المشترك للمراجعة الدولية المنسقة لصندوق إيواء تشيرنوبيل وتم توقيعه رسمياً في يونيو 2008 خلال المؤتمر السابع للأوروساي في كراكوف، بولندا. وقد جرت عملية المراجعة كجزء من عمل مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة، المجموعة الفرعية السابقة المتخصصة فى مراجعة عواقب الكوارث الطبيعية والبشرية والقضاء على النفايات المشعة.

27

شارك فى المراجعة الأجهزة العليا للرقابة لأوكرانيا، ألمانيا، سويسرا، بولندا، الاتحاد الروسي ، الجمهورية السلوفاكية، ومحكمة المراجعين الأوروبية كما ساهم في المراجعة الأجهزة العليا للرقابة لكل من الولايات المتحدة وهولندا ، وقامت محكمة المحاسبات في أوكرانيا بدور منسق المراجعة.

شد

اركون في التوقيع على التقرير المشترك للمراجعة المنسقة لصندوق إيواء تشيرنوبيل

في المؤتمر السابع الأوروساي في بولندا في يونيو 2008

وقيم المراجعون تقييماً إيجابياً (1) التعاون بين المجتمع الدولي والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية في عام 1997 لإنشاء صندوق إيواء تشيرنوبيل وتزويده بالمساهمات المالية ذات الصلة ، و (2) إجراءات أوكرانيا في وقف تشغيل محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية سنة 2000. ومع ذلك ، خلص المراجعون إلى أن بناء مجمع جديد وتحويل المصنع المدمر إلى نظام آمن بيئيا قد تباطأ أكثر من 7 سنوات عن موعده. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف العمل تجاوزت التقديرات الأولية بدرجة لافتة للنظر، ويحتمل زيادتها.

للحفاظ على مأوى تشيرنوبيل آمناً وضمان الانتهاء من أعمال بناء المجمع، قدم المراجعون توصيات إلى حكومة أوكرانيا، والخدمات القطرية المساهمة في صندوق إيواء تشيرنوبيل، وتجمع المساهمين فى صندوق إيواء تشيرنوبيل. وشملت التوصيات إعادة النظر فى مسئوليات المقاول، والتأكد من جودة عمله ، والسيطرة على الجدول الزمني والتكاليف والتخفيف من المخاطر.

لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بمحكمة محاسبات أوكرانيا:

البريد الإلكتروني : rp@ac-rada.gov.ua

الموقع على الإنترنت :

www.ac-rada.gov.ua/achamber/control/en/index

28

تحديثات مبادرة تنمية إنتوساي الناطقة بالفرنسية:

مبادرة تنمية إنتوساى

تحديثات مبادرة تنمية إنتوساى تحافظ على إعلامكم بالتطورات فى عمل وبرامج مبادرة تنمية إنتوساى. ولاكتشاف المزيد عن مبادرة تنمية إنتوساى ومواكبة إخبارها بين أعداد المجلة، انظر موقع مبادرة تنمية إنتوساى بشبكة الإنترنت: **www.idi.no**

برنامج تدريب المدربين لمبادرة تنمية إنتوساي والأفروساى للدول

بدأت مبادرة تنمية إنتوساي والأفروساى للدول الناطقة بالفرنسية جولة ثالثة من برنامج تدريب المدربين لتنمية مجموعة جديدة من المتخصصين في التدريب بالإقليم. الحدث الأول هو دورة تعريفية للمشاركين وورشة عمل لتقييم المهارات، عقدت في السنغال في نوفمبر 2008. في هذه الورشة، تم اختيار المشاركين في البرنامج. وعقد اجتماع إعادة تصميم في النيجر في ديسمبر 2008 لاستعراض مواد الدورات ووضع نموذج لبناء القدرات التي تمكن المشاركين لعرض وتسهيل مبادرات بناء القدرات في أجهزتهم العليا للرقابة. ومن المقرر عقد ورشة عمل لمدة سبعة أسابيع لتقنيات تصميم الدورات والتعليم في تونس في فبراير ومارس 2009.

برنامج ضمان الجودة لمبادرة تنمية إنتوساي والأسوساى

أسفر تقييم الاحتياجات الذي أجري في الأسوساي في عام 2007 أن عدة أجهزة عليا للرقابة في المنطقة يمكن أن تستفيد من تعزيز نظم ضمان جودة المراجعة. بعد وضع المواد الدراسية ومشروع كتيب ضمان الجودة في مارس 2008، قدم فريق المدربين ورشة عمل ضمان الجودة إلى فرق من عشرة أجهزة عليا للرقابة مستهدفة في المنطقة. خلال ورشة العمل التى عقدت لمدة أسبوعين في منغوليا في أغسطس 2008، قامت الفرق بإعداد وتقديم خطط لإجراء استعراض تجريبي لضمان الجودة. وبعد ورشة العمل مباشرةً، قامت فرق بتنفيذ استعراضات رائدة لضمان الجودة في أجهزتها العليا للرقابة؛ وفي وقت لاحق ، عممت هذه الاستعراضات على الزملاء من الفرق الأخرى المشاركة. واجتمعت الفرق في اجتماع لإعادة النظر فى الموضوع في اندونيسيا في نوفمبر 2008 حيث تم استعراض النتائج التجريبية المشتركة. كما عدل المشاركون مشروع دليل ضمان الجودة بما يتناسب مع احتياجات أجهزتهم العليا للرقابة المعنية.

برنامج تقييم احتياجات بناء القدرات لمبادرة تنمية إنتوساي والأربوساى

وضعت مبادرة تنمية إنتوساي والأرابوساى الصيغة النهائية لبرنامج تقييم احتياجات بناء القدرات الذي يتم تقديمه لثمانية عشر جهازاً أعلى للرقابة فى الإقليم. عقد الحدث النهائي، اجتماع إعادة النظر للمجموعة الثانية من الأجهزة العليا للرقابة، في عمان في أكتوبر 2008. وأعطى هذا الاجتماع لفرق تقييم الاحتياجات فرصة لمراجعة وتلقي معلومات عن عمليات تقييم الاحتياجات المؤسسية التي أجريت في كل أجهزتهم العليا للرقابة المعنية بعد ورشة العمل في سبتمبر 2008. ومن خلال هذا البرنامج، حددت مبادرة تنمية إنتوساي والإقليم برامج ممكنة للتعاون المستقبلي وتنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة بالإقليم لتقييم احتياجاتها فيما يخص بناء القدرات.

29

برنامج تمكين إلكتروني مشترك بين مبادرة تنمية إنتوساى وأسوساى لتدريب المدربين

في عام 2008، بدأت مبادرة تنمية إنتوساى وأسوساى برنامج تعليمي مشترك لإنشاء مجمع جديد من المتخصصين فى التدريب في المنطقة. بعد الانتهاء من عملية الاختيار والتعلم على شبكة الإنترنت في المرحلة

التحضيرية، التقى 37 مشاركاً من 18 جهازاً أعلى للرقابة مستهدفاً في أسوساى وجها لوجه فى ورشة عمل لمدة 3 أسابيع لتصميم وتطوير الدورات في هانوي، بفيتنام، في أكتوبر ونوفمبر 2008. تمشياً مع التطورات الأخيرة في مبادرة تنمية إنتوساى، تهدف ورشة العمل إلى تطوير قدرات المشاركين لتقييم احتياجات أجهزتهم العليا للرقابة فيما يخص بناء القدرات، وتصميم وتطوير الدورات القائمة على المشاركة استناداً لمبادئ تعليم الكبار، وتقييم برامج بناء القدرات. خلال مرحلة تدريب عملي على الانترنت لمدة 6 أسابيع والتي تلت ورشة عمل تصميم وتطوير الدورات، قسم المشاركون إلى أربع مجموعات لإعداد دورات تدريبية بشأن موضوعين – تطوير الأعضاء الفنيين في الأجهزة العليا للرقابة، ووضع خطة استراتيجية للتنمية في الأجهزة العليا للرقابة. طوال هذه المرحلة، التي أنجزت في نهاية ديسمبر، تعاون المشتركون من خلال الشبكة في موقع المشروع. في مايو 2009، سيجتمع المشاركون في ورشة عمل التقنيات التعليمية لمدة 3 أسابيع.

مبادرة تنمية إنتوساي والاتصال مع مجتمع إنتوساي

حضر ممثلو مبادرة تنمية إنتوساي وقدموا تقارير عن الأحداث الآتية التي وقعت في الأشهر الأخيرة: الجمعية العامة للأفروساي (جنوب أفريقيا)، الاجتماع المشترك للمانحين للإنتوساي (لندن)، اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي (الصين)، اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات للإنتوساي (المغرب)، الجمعية العامة للأولاسيفس (كولومبيا)، مجموعة عمل اتصالات إنتوساي (النمسا)، اجتماع المجلس التنفيذي لإنتوساي (النمسا)، اجتماع مجلس أسوساى، اجتماع لجنة التدريب الإقليمي (باكستان)، اجتماع لجنة الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة للاتحاد الأوروبي (لوكسمبورج)، اجتماع التحديث التقني لأفروساى الناطقة بالإنجليزية، اجتماع تخطيط المشروعات للشركاء (جنوب أفريقيا) ، واجتماع لجنة التدريب الإقليمي للمجموعة العربية الأرابوساي (الأردن).

الاتصال بمبادرة تنمية إنتوساي

لمناقشة أي من القضايا التي أثيرت في هذا العدد من تحديثات مبادرة تنمية إنتوساي، يرجى الاتصال بمبادرة تنمية إنتوساي:

البريد الإلكتروني : idi@idi.no

الموقع على الإنترنت : www.idi.no

أحداث الإنتوساي في عام 2009

يناير	فبراير	مارس
25 – 29: اجتماع مجموعة عمل مراجعة البيئة، الدوحة، قطر	11 – 13: الندوة العشرون للأمم المتحدة/ إنتوساى، فيينا، النمسا	5 – 6: اجتماع اللجنة التوجيهية، لجنة تقاسم المعارف والخدمات، نيودلهي، الهند 9 – 11 اجتماع مجموعة العمل للقيمة والفوائد للأجهزة العليا للرقابة، جنوب أفريقيا 17 – 19 اجتماع مجموعة عمل الخصخصة، والتنظيم الاقتصادي والشراكة بين القطاعين العام والخاص، موسكو، الاتحاد الروسي
أبريل	**مايو**	**يونيه**
يتقرر لاحقاً: اجتماع اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية، لوكسمبورج. يتقرر لاحقاً: اجتماع مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات، الدوحة، قطر 21 – 23 اجتماع مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية، بكين، الصين يتقرر لاحقاً: اجتماع فريق عمل استراتيجية اتصالات انتوساي، فيينا، النمسا.		يتقرر لاحقاً: اجتماع مجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمعونة المرتبطة بالكوارث، كوريا.
يوليو	**أكتوبر**	**نوفمبر**
يتقرر لاحقاً: اجتماع مجموعة عمل مكافحة غسيل الأموال والفساد، جاكارتا، إندونيسيا	4 – 10: الجمعية العامة التاسعة عشر لأولاسيفس، أسيونسيون، باراجواي يتقرر لاحقاً: اجتماع اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية، مدينة مكسيكو	16 – 18: المجلس التنفيذي التاسع والخمسون للإنتوساي، كيب تاون، جنوب أفريقيا

ملحوظة رئيس التحرير : ينشر هذا الجدول الزمني لدعم استراتيجية الاتصالات للإنتوساي، وكوسيلة لمساعدة أعضاء إنتوساي لتخطيط وتنسيق الجداول الزمنية. وشملت هذه السمة المعتادة للمجلة أحداث ومناسبات تخص إنتوساي والمناطق كلها مثل هذه المؤتمرات، والجمعيات العمومية ، واجتماعات المجالس التنفيذية.

بسبب المساحة المحدودة، لا يمكن أن يدرج العديد من الدورات التدريبية وغيرها من الاجتماعات المهنية التي توفرها المناطق. ولمزيد من المعلومات، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.